الأمم المتحدة

A/C.6/57/SR.15

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
24 March 2006
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد براندلر ..... (هنغاريا)

المحتويات

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: إنشاء المحكمة الجنائية الدولية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-63947 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: إنشاء المحكمة الجنائية الدولية (A/57/208 و A/57/403 و A/C.6/57/L.16)

١ - **السيد أغويلار زنسر** (المكسيك): قال إن بدء سريان النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ يعتبر معلما بارزا في تاريخ العلاقات الدولية ودليلا على أن المجتمع الدولي ليس مستعدا للاستمرار في التسامح مع انتهاكات القانون الإنساني وحقوق الإنسان.

٢ - ومضى قائلا إن عمل المحكمة سيبدأ بانتخاب القضاة وسوف يكتمل هيكلها الأساسي خلال عام ٢٠٠٣. والمكسيك تثني على اللجنة التحضيرية وموظفيها وعلى الوفود لجهودهم وكذلك على تحالف المنظمات غير الحكومية الذي أثبت أن المجتمع المدني المنظم يمكن أن يشكل قوة فعالة ودافعة لتعبئة العمل الدولي وحفز الإرادة السياسية للدول.

٣ - واستدرك قائلا إن بدء سريان النظام الأساسي ليس سوى خطوة أولى وسيتعين على الدول والمنظمات غير الحكومية أن تعمل بشكل دائم لضمان أن تكون المحكمة هيئة فعالة مستقلة ومحايدة وفوق كل ذلك شرعية وجديرة بالثقة. ولا تزال الدول والمجتمع المدني يواجهان بعض التحديات ليس فقط من جانب الذين يزدرون بالمؤسسات الدولية بل أيضا من جانب الذين كانوا يعملون حتى أمس القريب على إنهاء الإفلات من العقاب ولكنهم الآن ويا للمفارقة يرون أن المحكمة تشكل خطرا على مصالحهم.

٤ - ومضى قائلا إنه بالرغم من الاختلافات التي برزت أثناء العملية التحضيرية لمؤتمر روما فقد اتفقت جميع الدول على ضرورة ألا تستخدم المحكمة مطلقا كأداة سياسية. وقد وضعت الضوابط والموازين في النظام الأساسي لضمان استقلال المؤسسة وحيادها. كما أن المستوى العالي لكفاءة الموظفين ونزاهتهم سيساعد في ضمان تطبيق النظام الأساسي بطريقة نزيهة دون اعتبار للمصالح السياسية أو لترتيبات السلطة.

٥ - ومضى يقول إن المكسيك تأسف بشدة لموقف الولايات المتحدة والخطوات التي اتخذتها لتثبيط همم الآخرين عن التصديق على النظام الأساسي وإقناعهم بالدخول في اتفاقات تمنع تقديم مواطنيها للمحكمة. وهذه الاتفاقات تتعارض مع نص وروح النظام الأساسي وتنال من سلامته وتقوض مبدأ المسؤولية الجنائية للأفراد المذنبين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية كما أنها تتعارض مع القانون الدولي.

٦ - وهنأ الاتحاد الأوروبي على وضعه لمعايير تحمي النظام الأساسي فيما يتعلق بالاتفاقات الثنائية وشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوه. وقال إن المكسيك لن توقع أي صك يهدف إلى تقويض سلطة المحكمة أو تعمل ضد المبادئ الثابتة للقانون الدولي. وستواصل المكسيك دعمها للمحكمة دون تحفظ وهي تتطلع لكي تشارك في عملها كدولة طرف بعد تصديق الجهاز التشريعي للجمهورية على النظام الأساسي.

٧ - **السيد موانداموبا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن بلده والمجتمع الدولي شهدا مع الارتياح بدء سريان نظام روما الأساسي في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وقد أنجزت اللجنة التحضيرية ورئيسها بصفة خاصة مهمة جديرة بالثناء. وقال إن وفد بلده يود أيضا أن يعرب عن شكره للمساعدة التي تلقتها تنزانيا والدول النامية الأخرى والتي مكنتها من المشاركة في جلسات اللجنة التحضيرية. وأردف قائلا إن المحكمة الجنائية الدولية في وضع يتيح لها بدء عملياتها في

القريب العاجل بعد تسوية بعض القضايا مثل انتخاب القضاة والمدعي العام ومسجل المحكمة وتعريف جريمة العدوان. وتتطلع تنزانيا لإكمال تلك المهمة.

٨ - ومضى يقول إن بعد أن توفر للمحكمة الجنائية الدولية الاختصاص لمحاكمة قضايا إبادة الأجناس وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لن يعد هناك مجال للإفلات من العقاب. وستكون المحكمة البديل الصحيح لتلافي عيوب المحاكم المخصصة وستتيح منتدى قانونيا عندما تكون مؤسسات العدالة الجنائية الوطنية غير قادرة على التصرف أو غير راغبة في ذلك. وفضلا عن ذلك فإنها ستشكل رادعا قويا للمجرمين المحتملين وذلك بتوجيه إنذار واضح لهم بعدم وجود مكان يمكنهم الاختفاء فيه.

٩ - وواصل حديثه قائلا إن تنزانيا قد صادقت على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ وهي راغبة ومستعدة للتعاون مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز مرامي المحكمة. ورغم أن سرعة نسق قبول المحكمة ينعكس في عدد التصديقات الذي بلغ حتى الآن ٨١ تصديقا ينبغي ألا يكون ذلك سببا للرضا عن النفس حيث أن البعض من أقوى البلدان وأكثرها اكتظاظا بالسكان لم يصدِّق بعد النظام الأساسي.

١٠ - وقال إنه يود أن يؤكد للأعضاء أن تنزانيا على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء لإقناع البلدان التي لم تنضم بعد للمحكمة بأن من مصلحتها أن تفعل ذلك. فالمحكمة الجنائية الدولية واقع لا يمكن تجاهله من قبل من يعارضونها. وتعتبر الإرادة السياسية للدول عنصرا أساسيا في تحقيق عالمية قبول المحكمة.

١١ - **السيدة شاتسيس** (كندا): أشارت إلى الصعوبات التي صاحبت ميلاد المحكمة الجنائية الدولية وقالت إن الجهود الرامية إلى تأمين حصانة واسعة من اختصاصاتها غير ضرورية وهي جهود مؤسفة. وأضافت أن نظام روما الأساسي صك متوازن بدقة يحترم سيادة الدول التي هي على استعداد للوفاء بالتزاماتها القانونية في التحقيق والقيام عند الضرورة بمحاكمة مرتكبي أشنع الجرائم. وقالت إن بلدها مستعد لمناقشة أي مسألة مشروعة قد تقلق تلك الدول بشأن المحكمة كما أنه ملتزم بقوة بضمان الاحترام التام لنظام روما الأساسي.

١٢ - ومضت تقول إنه بالرغم من أن تصديق نظام روما من قبل ٨١ دولة في مثل هذه الفترة القصيرة يعتبر إنجازا غير مسبوق، لا يزال الهدف هو تحقيق العالمية في الانضمام. وقالت إن كندا ستساعد جميع الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بشكل كامل بموجب نظام روما الأساسي وبالتالي على التعاون تعاونا تاما مع المحكمة.

١٣ - واسترسلت قائلة إن كندا تساهم من خلال برنامجها للأمن الإنساني في عقد عدد من المؤتمرات المتعلقة بتصديق نظام روما الأساسي وتنفيذه وفي تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والكمنولث وسائر الرابطات والمنظمات غير الحكومية مثل التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية للتوعية بالنظام الأساسي والالتزامات التي يفرضها وتوعية الجمهور وتبادل الخبرات في وضع تشريعات تمكينية من جانب الدول الأطراف فيه. ولاحظت في ذلك الصدد إصدار مجموعة من الكتيبات عن النظام الأساسي والمساعدة المقدمة لتنظيم رابطة دولية للمحامين الجنائيين بغرض حماية حقوق المتهمين. وتتمثل أهداف حملة التوعية بين الدول التي لم تصدق بعد النظام الأساسي في معالجة المشاغل المتعلقة بالمحكمة مع التأكيد على العديد من الضمانات الواردة في النظام الأساسي والوثائق الرئيسية الأخرى وفي تشجيع تلك الدول على استكشاف طرق جديدة للتعاون مع المحكمة مع بقائها

دولا غير أطراف وتشجيع الدعم الجماهيري لتلك المسألة ولن يكون تحقيق تلك الأهداف سهلا كما أن التغلب على التحيزات الراسخة سيتطلب نهجا استراتيجيا حازما. وفي ذلك الصدد تعتبر وسائط الاتصال الجماهيري أداة مهمة في نشر الرسائل الأساسية بشأن المحكمة كما يتعين أن تستكمل الدول الأطراف العمل الذي أنجزه في هذا الصدد الفريق المتقدم للمحكمة الجنائية الدولية.

١٤ - واستطردت تقول إن كندا تظل متفائلة إزاء نجاح المحكمة على المدى الطويل. فالغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة ملتزمة بإنهاء الإفلات من العقاب وكفالة العدالة على الصعيد العالمي حتى لو اختلفت بشأن كيفية تحقيق تلك الأهداف النبيلة. واختتمت حديثها بالإشارة إلى منح جائزة نوبل للسلام مؤخرا للرئيس جيمي كارتر ومذكِّرة بدعم مركز كارتر لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

١٥ - **السيد اندكادهي** (نيجيريا): قال إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يمثل إنجازا مهما في الجهد العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. وأضاف أن نيجيريا ستواصل مشاركتها بنشاط في جميع أوجه تلك العملية. ولاحظ مع الارتياح وهو يسلّم بالطابع غير الرجعي لولاية المحكمة وتكاملها مع الولايات القضائية الوطنية، أن نظام روما الأساسي يحتوي على ضمانات كافية لحماية المصالح الوطنية الحقيقية وتبديد المخاوف فيما يتعلق بالتقويض المحتمل للسيادة الوطنية.

١٦ - وواصل حديثه قائلا إنه يجب أن تعمل المحكمة دون أي تدخل مهما كان شكله؛ وفضلا عن ذلك ولكي تصبح بالفعل مؤسسة قضائية محايدة ومستقلة حقا وموثوقا بها يجب أن يكون قضاتها من الشخصيات ذات الشرف والنزاهة. وبالتالي فإن وفد بلده يحث الدول الأطراف في نظام روما الأساسي على ضمان أن ينتخب للمحكمة قضاة مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة المهنية يعكسون التمثيل الجغرافي العادل طبقا لأحكام المادة ٣٦ من النظام الأساسي.

١٧ - واختتم حديثه قائلا إن نيجيريا تحث الدول الأطراف في نظام روما الأساسي والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة والجهات من غير الدول على تقديم جميع أشكال الدعم الضروري للمحكمة الدولية لكي تصبح مؤسسة قوية يمكن أن تعمل كرادع لأسوأ الجرائم، بما فيها الجرائم ضد الإنسانية.

١٨ - **السيد كوارتي** (غانا): قال إن غانا ما انفكت تؤيد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وتتعاون من أجل ذلك. وأضاف أن البلدان الأفريقية ترى أن وجود محكمة ذات اختصاص دولي في مقدورها محاكمة مرتكبي جريمة إبادة الأجناس والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان يعتبر أمرا مهما جدا. وأوضح أن بلده على اقتناع بأن نظام روما الأساسي يشتمل على ضمانات كافية لضمان قدر عال من العدالة.

١٩ - ومضى قائلا إنه ينبغي أن يراعى في انتخاب القضاة والمدعين العامين والموظفين الآخرين تنوع التقاليد والنظم القانونية. ويتعين أن يعكس تشكيل المحكمة تنوعا جغرافيا واسعا وأن يتحلى المنتخبون بالوعي الجنساني. وأردف قائلا إن غانا تعتزم أن تقوم في الوقت المناسب بتسمية مرشح ممن يتمتعون بتلك المؤهلات.

٢٠ - واختتم حديثه بالإعراب عن قلقه لأن بعض البلدان غير مقتنعة بحياد المحكمة وهي تحاول إبرام اتفاقات ثنائية خاصة يمكن أن تعيق عملها.

٢١ - **السيدة جورجيفا** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قالت إن المحكمة الجنائية الدولية، وهي أول مؤسسة رئيسية يتم إنشاؤها في الألفية الجديدة، تمثل انتصارا

على الإفلات من العقاب وتنهي إلى الأبد سوء الفهم لسيادة الدول في وجه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقالت إن بلدها من أقدم المؤيدين لمبدأ المحكمة الجنائية الدولية وهو مصمم على التعاون في منع ومعاقبة الجرائم بموجب اختصاص المحكمة ولذلك فقد شُرع في إعداد القوانين المحلية اللازمة.

٢٢ - ومضت تقول إن نظام روما الأساسي والصكوك القانونية ذات الصلة به توفر ضمانات واسعة لمنع المقاضاة الواهية ذات الدوافع السياسية. وقد حان الوقت لإظهار أن المحكمة مؤسسة فعالة ومستقلة وقادرة على الاستجابة بشكل ملائم للحالات التي تفشل فيها المؤسسات الوطنية في إقامة العدل. وقالت إن وفد بلدها يشعر بالامتنان للدعم الذي قدمته هولندا ولمساهمة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الأعمال التحضيرية التي أفضت إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

٢٣ - واسترسلت قائلة إن انتخاب القضاة والمدعي العام يعتبر أمرا مهما جدا وينبغي ألا تدخر الدول جهدا لضمان انتخاب المدعي العام بتوافق الآراء. ويتعين أن تتبع جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي نهجا متوازنا وأن تقاوم أي تدخل سياسي من شأنه أن يضر باستقلال المحكمة وحيادها. ومن المهام الرئيسية الأخرى للجمعية إعداد مقترح بشأن تعريف جريمة العدوان.

٢٤ - ومضت قائلة إن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية مكمله لاختصاص الدول ولذلك ستحتفظ هذه الأخيرة بالمسؤولية الرئيسية عن منع الجرائم المحددة في النظام الأساسي والمعاقبة عليها. ومن الضروري ضمان ألا يجعل إنشاء المحكمة الدول تشعر بأنها أعفيت من تلك المهمة الحيوية.

٢٥ - وأضافت أن المحكمة لم تصبح بعد محكمة عالمية حقا. ومن الضروري معالجة المشاغل المتعلقة بإمكانية حدوث ملاحقات ذات دوافع سياسية بطرق لا تمس بالمحكمة أو بالقانون الدولي أو تضع مجلس الأمن في موقف لا يحسد عليه ينطوي على خطر عودة الإفلات من العقاب على جرائم إبادة الأجناس أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب. واختتمت حديثها قائلة إن بلدها يؤيد تماما الموقف الموحد للمجلس الأوروبي في ذلك الشأن.

٢٦ - **السيد كافندو** (بوركينا فاسو): أكد من جديد التزام بلده بالمبادئ التي يقوم عليها إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

٢٧ - وأضاف أنه يجب التركيز على الدور المهم الذي قامت به اللجنة التحضيرية والمنظمات غير الحكومية والعديد من الرابطات التي ظلت تدعو دون كلل لإنشاء المحكمة. إلا أنه حذّر المجتمع الدولي من الرضا عن النفس ودعاه إلى أن يظل متيقظا وحذرا إزاء أية محاولة لتسييس المحكمة أو فرض شروط عليها يمكن أن تمس بموضوعيتها وحيادها. وأردف قائلا إن الموافقة على نصوص أساسية كالقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وأركان الجريمة والنظام المالي تمثل خطوة مهمة في ذلك الاتجاه.

٢٨ - واختتم حديثه قائلا إن بلده الذي وقّع على نظام روما الأساسي قد شرع في عملية واسعة النطاق من المشاورات الوطنية من أجل تصديقه.

٢٩ - **السيد لويزاكا** (باراغواي): أكد من جديد توفر الإرادة السياسية لدى بلده لتقديم الدعم اللازم لتعزيز نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي صدقته في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١ وقال إن باراغواي تثمن كثيرا التقدم الذي يمثله النظام الأساسي في إنهاء إفلات مرتكبي الانتهاكات ضد الإنسانية من العقاب وترى أن الصك

لن يفضي إلى ملاحقات سياسية بل سيوفر سبيلا لتطبيق معايير القانون الإنساني الدولي بطريقة مسؤولة ومستقلة وشفافة.

٣٠ - ومضى يقول إنه يجب توجيه الاهتمام إلى نجاح أول جمعية للدول الأطراف تم فيها بالإجماع اعتماد الصكوك القانونية اللازمة لإنشاء وتشغيل المحكمة والنظام المالي. وما يلزم الآن هو أن تحترم الدول الأعضاء بشكل صارم، أثناء عملية انتخاب قضاة المحكمة، جميع أحكام النظام الأساسي لضمان إنشاء نظام عدالة منصف وفعال لعدالة مستقل عن السلطات السياسية ويتيح التمثيل المنصف للنظم القانونية الرئيسية في العالم والتمثيل الجغرافي العادل: وأوضح أن بلده قام بتسمية أحد المرشحين لانتخاب القضاة الذي سيجري في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

٣١ - ومضى قائلا إنه في ضوء المهمة الجسيمة المتمثلة في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية فإن بلده يناشد الدول الموقعة والتي لم تقم بعد بتصديق نظام روما الأساسي أن تفعل ذلك قريبا لكفالة عالمية المحكمة وحث الدول التي قامت بتصديقه على اعتماد تشريعات تنفيذ جوهرية. وقال إن بلده سيوقع في وقت قريب على الاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها والذي سيقدم إلى الكونغرس الوطني للنظر فيه.

٣٢ - وفي الختام أعرب عن أمله في ألا تتأثر نزاهة ومبادئ نظام روما الأساسي بسبب أية مصلحة لا تتفق مع تلك المبادئ وفي أن تقدم الدول الأطراف الدعم اللازم للمحكمة الجنائية الدولية حتى تحتفظ باستقلالها وحيادها وفعاليتها.

٣٣ - **السيدة راموتار** (ترينيداد وتوباغو): تحدثت باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الاتحاد الكاريبي التي هي أعضاء أيضا في الأمم المتحدة فقالت إنه يجب أن تناضل الدول الأطراف في نظام روما الأساسي لتضمن تمكين المحكمة الجنائية الدولية بالكامل من أجل إنجاز الأهداف التي أنشئت من أجلها. ويتعين توفير الموارد الكافية للمحكمة من الأنصبة المقررة للدول الأطراف والأموال المقدمة من الأمم المتحدة ومن التبرعات وإلاّ، فإنها قد تجد نفسها سريعا غير قادرة على العمل بطريقة فعالة ومستقلة.

٣٤ - ومضت تقول إنه يجب أن يكون موظفو المحكمة ممن فيهم القضاة والمدعي العام ومسجل المحكمة ممن يتمتعون بأعلى درجات الكفاءة والأخلاق الفاضلة. علاوة على ذلك يجب أن يعكس موظفو المحكمة تنوع الدول الأطراف في النظام الأساسي والتوازن الضروري بين الجنسين.

٣٥ - واسترسلت قائلة إن جمعية الدول الأطراف قد اعتمدت إجراءات لمواصلة العمل بشأن جريمة العدوان وهي تأمل في تحقيق نتائج مرضية في القريب العاجل. وأضافت أن دول الاتحاد الكاريبي واثقة بأن المؤتمر الاستعراضي سيدرج الجرائم الخطيرة في مجال الاتجار بالمخدرات والأنشطة الإجرامية الأخرى العابرة للحدود ضمن اختصاص المحكمة.

٣٦ - وأضافت أنه يتعين، من أجل الحفاظ على نزاهة المحكمة وضمان حيادها واستقلالها وفعاليتها أن تتخذ الدول الأطراف التدابير اللازمة لتنفيذ النظام الأساسي بأكمله. وأوضحت أن من المهم التشديد على عالمية المحكمة حيث أن تلك هي الوسيلة الوحيدة التي تجعل منها أداة فعالة بحق لإنهاء الإفلات من العقاب على ارتكاب جرائم تقع ضمن اختصاصها.

٣٧ - **السيد فاشكيز** (إكوادور): أكد من جديد التزام بلده القوي بالمحكمة الجنائية الدولية وهي مؤسسة مدعوة إلى القيام بدور بالغ الأهمية في تحقيق العدالة الجنائية الدولية. وقال إن إكوادور من أول البلدان التي وقعت على النظام الأساسي وصدقته وهو نظام يجب احترامه بكامله. وأضاف

أن المجتمع الدولي وبإنشائه للمحكمة كمؤسسة دائمة ومستقلة ذات اختصاص يكمل الاختصاصات الجنائية الوطنية قد جدد الإعراب عن ثقته في سيادة القانون بغية إقامة العدل وإنهاء الإفلات من العقاب ومنع وقوع جرائم جديدة وذلك لمصلحة الأجيال الحالية والمقبلة.

٣٨ - واستطرد يقول إن وفده بلده يشعر بالارتياح إذ يرى التزايد المستمر في تصديقات النظام الأساسي ويدعو الدول التي لم تقم بعد بذلك بأن تنظر في الانضمام إليه. وأوضح أن الخطوة التالية والأكثر أهمية ستكون انتخاب القضاة والمدعي العام من بين المرشحين الأكثر تأهيلا من جميع المناطق الجغرافية. وسيكفل ذلك الأداء الفعال لعمل المحكمة إلى جانب موثوقيتها وسلطتها: من شأن اعتماد الجمعية في أول جلسة لها للإجراءات المتعلقة بانتخاب القضاة والمدعي العام أن يسهل تحقيق ذلك الهدف.

٣٩ - واختتم حديثه قائلا إنه يتعين لتعزيز قضية السلام والعدالة الجنائية الدولية أن تكون المحكمة الجنائية الدولية محكمة دائمة ومستقلة وأن تطبق أحكام النظام الأساسي بطريقة متسقة. وإن إكوادور ترى أنه يمكن إقامة تعاون مثمر بين المحكمة والأمم المتحدة.

٤٠ - **السيد ثاهوفيتش** (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية): قال إن إنشاء محكمة جنائية دولية لها اختصاص المقاضاة عن أخطر انتهاكات القانون الإنساني الدولي يشكل لحظة حاسمة تبين أن الإفلات من العقاب والعدالة الانتقائية أصبحا من موروثات الماضي.

٤١ - ومضى يقول إن هنالك نقاشا مستمرا في بلده حول ما إذا كان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مثل استجابة ملائمة من المجتمع الدولي أو أنه كان مجرد حل مخصص لتطبيق مبدأ العدالة الانتقائية. وأضاف أن إنشاء محكمة جنائية دولية من شأنه أن يمنع أوجه الغموض هذه في المستقبل.

٤٢ - واسترسل قائلا إنه إذا أريد للمحكمة أن تعمل بطريقة مستقلة ونزيهة وفعالة فإن من الضروري انتخاب القضاة والمدعي العام من خلال عملية ديمقراطية وشفافة تستند إلى معايير الأهلية المهنية والنزاهة والحياد واحترام مبادئ نظام روما الأساسي فيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي والجنساني المتساوي بالإضافة إلى تواجد جميع النظم القانونية. ومن شأن هذه الشروط أن تضمن نزاهة المحكمة وهذا أمر ضروري لتحقيق القبول العالمي لها.

٤٣ - ومضى قائلا إنه بالرغم من جميع الجهود المبذولة فإن عملية تنفيذ نظام روما الأساسي لم تتسم بالسرعة الكافية وتعين على الدول الأطراف إدراج أحكامها الرئيسية في تشريعاتها المحلية. واختتم حديثه قائلا إن بلده يرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والدول الأطراف بشكل عام لضمان نزاهة المحكمة الجنائية الدولية ويرى أنه يتعين على جمعية الدول الأطراف أن تواصل قيامها بدور رئيسي في الإشراف على أداء المحكمة دون أي تدخل سياسي.

٤٤ - **السيد ميزيم إمبا** (غابون): قال إن إنشاء محكمة جنائية دولية يعكس إرادة الدول أن تذهب إلى ما أبعد من المحاكم المخصصة وسيمثل دليلا ملموسا على أن العدالة الجنائية الدولية تتميز بنفس الفعالية التي تتسم بها العدالة الجنائية الوطنية.

٤٥ - واسترسل قائلا إن بدء نفاذ نظام روما الأساسي يعتبر معلما مهما في تاريخ العدالة الجنائية الدولية. فالنظام الأساسي أداة ملائمة لمعاقبة الجرائم المذكورة فيه وأن وفد بلده يأمل في هذا الصدد أن يكتمل العمل المتعلق بتعريف جريمة العدوان في وقت قريب. وأضاف أن بلده صدق النظام الأساسي وهو مستعد لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة

للتعاون مع المحكمة؛ ومن أجل ذلك، فهو يعتزم تنقيح قانونه الجنائي وقانون إجراءاته الجنائية لإدراج الجرائم وآليات العقاب الوارد وصفها في النظام الأساسي في قانونه المحلي.

٤٦ - ومضى قائلا إنه ما زال يتعين اتخاذ الخطوة المهمة المتمثلة في انتخاب قضاة المحكمة ومدعيها العامين وإن بلده يأمل أن يطبق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل حتى يمكن تمثيل جميع المناطق بشكل جيد.

٤٧ - **السيد نجوان جيان** (الصين): قال إن بلده ظل يشارك بنشاط في عملية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ومع أنه لم يصبح بعد طرفا في نظام روما الأساسي فإنه سوف يتابع عن كثب تطور المحكمة وأدائها لعملها وهو مستعد للتعاون بشكل أكبر مع المجتمع الدولي لتعزيز سيادة القانون.

٤٨ - وواصل حديثه قائلا إن مبدأ العالمية يتطلب أن يكون التمثيل واسعا في تكوين المحكمة. وقد حددت جمعية الدول الأطراف الشروط الدنيا في ما يتعلق بالتمثيل الجغرافي والتوازن الجنساني ولكن يتعين أن تحترم الدول الأطراف تلك الشروط بشكل كامل في عملية تسمية المرشحين والتصويت لهم وإلا فستصبح المحكمة مجرد مؤسسة إقليمية وتقوض بالتالي سلطتها.

٤٩ - واسترسل قائلا إن بلده ما انفك يُثمن الحاجة لمحكمة جنائية دولية تتميز باستقلال وحياد وفعالية وعالمية حقيقية وهو يأمل كثيرا أن يتيح إنشاؤها تقديم مرتكبي أبشع الجرائم الدولية للعدالة مما يساعد ليس فقط في بناء الثقة في العدالة الدولية بل أيضا في المساهمة في نهاية المطاف في صون السلم والأمن الدوليين.

٥٠ - **السيد رو** (أستراليا): قال إن إنشاء محكمة جنائية دولية يعتبر إنجازا كبيرا حققه المجتمع القانوني الدولي. ويعتبر اعتماد جمعية الدول الأطراف مقترحات اللجنة التحضيرية وقراراتها ومقرراتها بتوافق الآراء ودون تعديل دليلا واضحا على الرغبة العامة في ضمان أن تبدأ المحكمة عملها دون إبطاء. وأضاف أن بلده يقدر العرض الذي قدمته هولندا لاستضافة المحكمة في لاهاي وتتحمل تكاليف الإنشاء لفترة السنوات العشر الأولى؛ وأردف قائلا إن من دواعي الارتياح الأخرى ما أبدته جمعية الدول الأطراف من مسؤولية في اعتماد الميزانية للفترة المالية الأولى للمحكمة ويعود الفضل في ذلك جزئيا لكرم هولندا: ومن المهم أن تعتمد الدول الأطراف ميزانيات تتسم بنفس القدر من المسؤولية في الفترات المالية المقبلة.

٥١ - ومضى يقول إن بلده يولي أهمية كبيرة لانتخاب القضاة وكبار موظفي المحكمة ولكون المدعي العام سيعين بتوافق الآراء؛ وينبغي أن تتوفر لدى جميعهم الخبرة والمؤهلات الملائمة على النحو الذي يتطلبه النظام الأساسي.

٥٢ - ومضى قائلا إنه بالرغم من أن بلده يؤيد تماما المحكمة الجنائية الدولية فهو يحترم قرار بعض الدول بألا تصبح أطرافا في النظام الأساسي ويرى ضرورة أن تعتمد الدول الأطراف جميع التدابير اللازمة لتلبية متطلبات المحكمة. وقد اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية إجراء مشاورات في إطار الفقرة ٢ من المادة ٩٨ من النظام الأساسي بشأن اتفاق ثنائي لمنع تقديم مواطنيها للمحكمة دون رضا مسبق وهو مقترح يقوم بلده بدراسته بعناية. وبالرغم من أنه لا يشاطر الولايات المتحدة الرأي فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية فإنه يفهم قلق ذلك البلد فيما يتعلق بحماية مواطنيه من المحاكمات ذات الدوافع السياسية وأنه إذا قرر توقيع ذلك الاتفاق فسوف يكفل مقدما ألا تتعارض أحكام الاتفاق مع النظام الأساسي.

٥٣ - **السيد سان سوون** (كمبوديا): رحب ببدء نفاذ نظام روما الأساسي الذي اعتبره معلما بارزا في تاريخ العدالة الجنائية الدولية. وقال إن من المشجع أيضا أن

٨١ دولة صدقت النظام الأساسي وأن الجمعية توصلت أخيرا إلى حل بشأن عدد من الوثائق الأساسية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للدول الأعضاء مثل القواعد الإجرائية لانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

٥٤ - ومضى قائلا إن كمبوديا التي كانت أول دولة في منطقة جنوب شرق آسيا صدق النظام الأساسي وكانت من بين الدول الستين التي أتاح تصديقها بدء نفاذ النظام الأساسي، تؤكد من جديد التزامها بالانضمام إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب في العالم وهو التزام يتفق مع برنامجها الوطني لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. واستدرك قائلا إنه من أجل أن تصبح المحكمة مؤسسة مستقلة ومحايدة وفعالة وعالمية فإن من الضروري أن تصبح جميع الدول أطرافا في النظام الأساسي وأن تحترم سلامته وأن تكون انتخابات القضاة نزيهة وشفافة وغير تمييزية وأن تكون المحكمة تمثيلية بحق.

٥٥ - وواصل حديثه قائلا إنه كان لكمبوديا شرف المشاركة في رعاية واستضافة المؤتمر الإقليمي لخبراء المحكمة الجنائية الدولية الذي انعقد لتحليل أداء المحكمة لعملها والتوعية به بمناسبة بدء سريان النظام الأساسي. وأضاف أن حكومة بلده ستدرس مسألة تكييف قانونها الجنائي الجديد وقانونها للإجراءات الجنائية الذين يمران بمرحلة الإعداد لجعلهما يتفقان مع أحكام نظام روما الأساسي كجزء من عملية الإصلاح القضائي والتشريعي الجارية في البلد.

٥٦ - **السيد بوكالانرو** (الأرجنتين): قال إن المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة قضائية عالمية قام المجتمع المدني بدور مهم في إنشائها. وقال إنه تجدر الإشارة في ذلك الصدد إلى مساهمة التحالف المعني بالمحكمة الجنائية الدولية ورحب أيضا بالدعم الذي تقدمه حكومة هولندا.

٥٧ - ومضى يقول إنه بفضل التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه في جمعية الدول الأطراف فقد وضع نظام متوازن لانتخاب القضاة والمدعي العام للمحكمة يفي بشروط نظام روما الأساسي فيما يتعلق بالمؤهلات والتوازن الجنساني والتوزيع الإقليمي والنظم القانونية الوطنية. وأضاف أن الأرجنتين واثقة من أن أفضل الأشخاص هم الذين سيجري انتخابهم وقد أعلنت للدول الأعضاء عزمها تقديم أحد المرشحين. علاوة على ذلك فإن وفد بلده قد وقع للتو الاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة وحصانتها وهو صك أساسي لعملها وهو يأمل مع حكومات أخرى أن يبدأ سريان الاتفاق في وقت قريب.

٥٨ - واسترسل قائلا إن أكثر المسائل حساسية التي تواجهها المحكمة هي الخوف من أن يتصرف القضاة بشكل غير ملائم أو أن تتخذ مهامهم طابعا سياسيا. واستدرك قائلا إن نظام روما الأساسي يوفر سبل الانتصاف والضمانات الملائمة لتجنب التطبيق غير الملائم لمواده ولحماية المصالح المشروعة لجميع الدول ورعاياها. ويجب أن يذكر من بين جملة أمور مبدأ الإقليمية الذي ينطبق على الجرائم المرتكبة داخل إقليم دولة صدقت النظام الأساسي ومبدأ التكامل الذي يضمن أسبقية الاختصاص المحلي. ولذلك تعيد الأرجنتين تأكيد معارضتها لأي تعديل لأحكام النظام الأساسي ولإبرام اتفاقات يمكن أن تمس بتراهته أو أغراضه أو تضر باختصاص المحكمة في المستقبل.

٥٩ - **السيد نهليكو** (سوازيلند): قال إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية سيضع حدا للإفلات من العقاب. وقد أرسى نظام روما الأساسي الأسس لإنشاء محكمة قوية وفعالة ومستقلة وتتوقع سوازيلند أن تنضم إلى النظام الأساسي قريبا.

٦٠ - ورحب بالقرارات التي اعتمدت بتوافق الآراء في الجلسة الأولى لجمعية الدول الأطراف فيما يتعلق بإجراءات انتخاب القضاة والاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة وحصاناتها. ولاحظ أيضا مع الارتياح التقدم الذي أحرزه الفريق المتقدم بالتعاون مع البلد المضيف لضمان أن تكون المحكمة قادرة على الشروع في عملها في عام ٢٠٠٤ على النحو المقرر. وقال إن وفد بلده مستعد للمساهمة بنشاط للتصدي لأية تحديات يمكن مواجهتها في المستقبل.

٦١ - **السيد لامبا** (ملاوي): قال إن وفد بلده قام في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بإيداع صك تصديق نظام روما الأساسي لدى الأمم المتحدة وبذلك فقد انضم بلده رسميا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد أظهرت ملاوي بقيامها بذلك التزامها بالتصميم السياسي الدولي على إعلاء سيادة القانون والإفلات من قبضة الماضي الذي تميز بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وأضاف أن المحكمة هي أهم وقاء من تلك الجرائم التي ذهبت دون عقوبة تقريبا، حتى في بعض الأنشطة الإنسانية الرامية للتخفيف من المعاناة الإنسانية بما فيها عمليات لحفظ السلام.

٦٢ - ومضى يقول إن ملاوي تود أن ترى جميع الدول الأطراف وهي تحمي بغيرة مهام المحكمة وموثوقيتها وتعزيزها. ويتعين على المحكمة أن تدعم اختصاصها واستقلالها وذلك يتطلب التزاما ويقظة واضحين من جميع الدول. وهو يتطلب أيضا الدقة في اختيار موظفي المحكمة الذين يجب أن يجسدوا النزاهة الشخصية التي لا يتطرق إليها الشك والاستقلال ولا سيما القضاة.

٦٣ - وأردف قائلا إنه يجب ألا تصبح المحكمة ساحة افتراضية لأصحاب المصلحة الذاتية الضيقة الذين يسعون لتأمين استثناءات لا يمكن تبريرها من المقاضاة عن جرائم يعاقب عليها النظام الأساسي. ولذلك فإن من واجب ومسؤولية جميع الدول أن تشجع على قبول المحكمة ودعم قراراتها وأحكامها مهما كانت مؤلمة. واختتم حديثه قائلا إن ملاوي ستقوم قريبا بسن تشريعا لضمان التكامل التام بين نظامها الوطني للعدالة الجنائية واختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

٦٤ - **السيد سيمونوفيتش** (كرواتيا): قال إن وفد بلده يرحب ببدء سريان نظام روما الأساسي ويأمل في أن يفضي إنشاء المحكمة الجنائية الدولية إلى تجنب الحاجة لإنشاء محاكم مخصصة من أجل جرائم أو مناطق معينة.

٦٥ - وقال فيما يتعلق بالنقاش حول نطاق اختصاص المحكمة بالنسبة للدول غير الأطراف إنه يتعين ألا ينظر إلى المحكمة على أنها تشكل تهديدا لأي بلد على استعداد لاحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان الأساسية. فاختصاصها يعتمد كليا على مبدأ التكامل في حين توفر الضوابط والموازين الإضافية المنصوص عليها في النظام الأساسي ضمانات كافية لتبديد الشكوك التي أعربت عنها بعض البلدان. وأضاف أن التفكير العملي يمكن أن يبرر المحاولات الرامية إلى الوصول إلى نوع من الحل الوسط ولكن تظل أوسع مشاركة ممكنة في نظام روما الأساسي على المدى الطويل أفضل رد على تلك المخاوف.

٦٦ - وواصل حديثه قائلا إن كرواتيا تشعر بالقلق إزاء بعض القضايا العالقة مثل وضع تشريع شامل لتحديد شروط مسبقة لتطبيق النظام الأساسي على الصعيد الوطني بجانبيه الجنائي والعملي وتعريف جريمة العدوان التي يظل النظام الأساسي ناقصا بدونها.

٦٧ - وأردف قائلا إن سلطة المحكمة واستقلالها وطابعها التمثيلي ستعتمد على انتخاب القضاة والمدعي العام. وأوضح أن كرواتيا يشجعها العدد المتزايد من المرشحين ذوي المؤهلات العالية المقدمين من جميع المناطق وهي تنظر بشكل

جاد في إمكانية تسمية أحد المرشحين ليكون قاضيا في المحكمة.

٦٨ - واستدرك قائلا إن أقوى ضمان لموثوقية المحكمة يأتي من العدد المتزايد باستمرار للدول الأطراف. ويجب أن تعمل الحكومات والمجتمع المدني معا لحشد دعم الجماهير على الصعيد الدولي وتحقيق فهم أفضل لآليات المحكمة.

٦٩ - واختتم حديثه قائلا إن كرواتيا، بوصفها عضوا في مكتب جمعية الدول الأطراف فخورة بأن تتاح لها الفرصة لمساعدته عن أداء مهامه أثناء الفترة الأولية الحرجة لوجود المحكمة.

٧٠ - **السيد بيرزمان** (هولندا): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي وأوضح أن هولندا تؤيد حملة الاتحاد الأوروبي لتحقيق القبول العالمي لنظام روما الأساسي وإقناع البلدان التي لم تنضم بعد للنظام الأساسي بأن تفعل ذلك.

٧١ - وأضاف إن لهولندا التزاما ثابتا بإنشاء محكمة جنائية دولية محايدة ومستقلة. ويجري عمل الفريق المتقدم على قدم وساق كما يجري وضع الترتيبات للدورة الافتتاحية التي ستعقد في لاهاي في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣ والتي ستدعى لها الدول الأطراف. وقد طلب إلى جميع الدول الأطراف تقديم معلومات عن الأشخاص الذين يمكن الاتصال بهم في العواصم الوطنية.

٧٢ - ومضى قائلا إن هولندا قامت بتنسيق عملية الإعداد لمشروع القرار A/C.6/57/L.16 المتعلق بإنشاء محكمة جنائية دولية والذي جرى تعميمه على جميع الوفود بعد المناقشات التي جرت مع الوفود المعنية ومع رئيس جمعية الدول الأطراف. وقد راعى مشروع القرار على النحو الواجب التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن وقريبا لن تعد اللجنة الثانية تشير إلى إنشاء المحكمة بعد الآن بل إلى المحكمة بوصفها مؤسسة دولية تعمل بشكل تام.

٧٣ - واسترسل قائلا إن وفد بلده يطلب إلى الأمانة مواصلة تقديم مواردها وخدماتها مثلما فعلت حتى الآن وبشكل مؤقت للجنة التحضيرية ولجمعية الدول الأطراف. وطلب أيضا إلى الأمانة القيام بالتحضيرات اللازمة لعقد دورة الجمعية في شباط/فبراير ٢٠٠٣ وهي الدورة التي سيجري فيها انتخاب القضاة والمدعي العام بالمقر الرئيسي للأمم المتحدة. وأضاف أن هولندا ترحب بالترشيحات لمنصب قاض التي قدمتها عدة دول حتى الآن ودعا الدول التي لم تقم بعد بتقديم ترشيحات إلى أن تفعل ذلك لتحقيق التمثيل الملائم لمختلف النظم القانونية ومناطق العالم بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين الجنسين. وأوضح أنه ينبغي التأكيد على أن التكاليف التي قد تتحملها الأمم المتحدة لتقديم الخدمات إلى جمعية الدول الأطراف ستدفع سلفا إلى الأمم المتحدة.

٧٤ - وأردف قائلا إن الصيغة المنقحة لمشروع القرار الذي سيصدر قريبا ستتضمن فقرة جديدة تلي الفقرة ١١ يكون نصها كالآتي: ''تعرب عن تقديرها للدول التي قدمت تبرعات للدورة الأولى لجمعية الدول الأطراف وفقا للفقرة ١٠ من القرار ٥٦/٨٥''. كذلك ستضاف حاشية إلى الفقرة ٤ تسرد جميع الوثائق والصكوك المعتمدة خلال الدورة الأولى لجمعية الدول الأطراف. وأعلن أن وفد بلده يدعو جميع الدول الأعضاء لتأييد مشروع القرار.

٧٥ - **السيد إنيتسيكي** (أوكرانيا): قال إن بدء سريان نظام روما الأساسي في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ يظهر ثقة المجتمع الدولي في قدرة المحكمة الجنائية الدولية وعلى العمل بطريقة حيادية وفعالة في منع ومعاقبة الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني كإبادة الأجناس والجرائم ضد الإنسانية

وجرائم الحرب وجريمة العدوان في وقتها. وقد أدى مجهود المجتمع الدولي إلى قيام مؤسسة قضائية جنائية دائمة تستند إلى مبدأ التكامل والتوازن الدقيق مطلوب منها إنهاء إفلات المسؤولين عن أبشع الجرائم من العقاب.

٧٦ - وأردف قائلا إن اللجنة التحضيرية أنجزت خلال السنة الجارية مهمة أوكلها إليها مؤتمر روما الدبلوماسي. وقد اعتمدت جمعية الدول الأطراف في دورتها الأولى الوثائق الحيوية لأداء المحكمة بعملها. وساهم الفريق المتقدم في لاهاي أيضا في ذلك الجهد.

٧٧ - ومضى قائلا إن جمعية الدول الأطراف توصلت إلى اتفاق بشأن إجراءات انتخاب القضاة والمدعي العام الذي سيجري قريبا وكذلك إجراءات انتخاب المسجل. وسيكون الشرط الأساسي لفعالية المحكمة والاعتراف العالمي بها توفر الحياد والنزاهة والمؤهلات لمن ينتخبون في أعلى المناصب.

٧٨ - وواصل حديثه قائلا إن مسألة وضع تعريف لجريمة العدوان بما في ذلك أركان الجريمة والشروط التي تقوم في ظلها المحكمة الجنائية الدولية بممارسة اختصاصها تعتبر أمورا مهمة أيضا في نظر بلده. وسيكون نظام العدالة الجنائية الدولية ناقصا دون وضع تعريف لجريمة العدوان. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى المرحلة التالية من عملية التفاوض التي يتوقع أن تفضي إلى نتيجة مهمة في ذلك الصدد.

٧٩ - واسترسل قائلا إن أوكرانيا بصفتها دولة موقعة على نظام روما الأساسي، تؤيد بشدة المبادئ والقيم الواردة فيه. واختتم حديثه قائلا إن وفد بلده واثق من أن المجتمع الدولي سيتمكن من إتمام عملية إنشاء مؤسسة قضائية جنائية دولية مستقلة وفعالة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.